جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

الموضوع

أثر الفتوى الدينية في قضايا المجتمع في مصر والشام في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ=١٢٥٠-١٥١٧م)

بحث لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح
أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلام والحضارة الإسلامية بكلية دا العلوم

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد السيد علي الدسوقي
أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دا العلوم جامعة القاهرة

الطالب

طلعت عكاشه عايد حسن

١٤٣٥هـ=٢٠١٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلاَّ رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ (النحل: ٤٣)

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلى روح العالم الجليل، الأستاذ الدكتور

علي حبيبة

درَّس لي عاما فأفادني مدى الدهر،

تغمده الله برحمته.

شكـر وتقديـر

لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى مشرفيَّ الموقرَيْن: العالم الجليل والإنسان الكريم الأستاذ الدكتور: عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم، الذي رعى البحث وقومه منذ كان فكرة بسيطة حتى أثمرت على يديه، فأشكره على إشرافه على هذا البحث وتقويمه منذ البدء بطريقة منهجية واقتطاع كثير من وقته ليشمل الباحث بعطفه وتوجيهاته لعمل الملاحظات التي أفاد منها الباحث؛ ليخرج البحث بهذه الصورة، فإليه ينسب هذا العمل، والأستاذ الدكتور: محمد السيد علي الدسوقي، أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم، الذي أفاد الباحث بدقة ملاحظاته، وحسن توجيهه في معالجة بعض القضايا الفقهية؛ فجزاهما الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذين اللذين قبلا مناقشة هذا البحث: الأستاذ الدكتور: يسري أحمد عبد الله زيدان، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ووكيل كلية دار العلوم لشئون الدارسات العليا والبحوث، الذي تبنى فكرة البحث ودافع عن تسجيله حين كان رئيسا لقسم التاريخ الإسلامي، وهذا هو عهد الباحثين به.

والأستاذ الدكتور: عبد الباري محمد الطاهر الشرقاوي، أستاذ ورئيس قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم، جامعة الفيوم، الذي قبل مناقشة هذا البحث، فسيفيد الباحث من ملاحظاته ومناقشته.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور: عبدِ الله جمال الدين، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم، الذي أمد الباحث ببعض الكتب والرسائل ذات الصلة الوثيقة بالبحث، فالشكر الوافر له على المستويين: العلمي والإنساني.

وأيضا أشكر الأستاذ الدكتور: طاهر راغب حسين، أستاذ التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم، الذي يفيض بعلمه على القاصي والداني من خلال مناقشاته المنهجية الخصبة التي أفادت الباحث كما أفادت غيره، متعه الله بموفور الصحة والسعادة والعافية.

والشكر لأهله من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالقسم، وبخاصة الدكتور أحمد محمود، والسيد خلف، وأحمد معروف.

ولا يفوتني أن أشكر القائمين على المكتبات وقاعات البحث داخل الجامعة وخارجها، وكذلك كل من قدم للباحث يد العون والنصح.

الباحث

طلعت عكاشه عايد حسن

المقدمـــة

إنَّ الحَمدَ للهِ نَحمدُهُ ونَسْتَعينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ، ونَعوذُ باللهِ مِنْ شُرورِ أنفسِنا ومِنْ سَيّئاتِ أعمالِنا، مَنْ يهدهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلاّ اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ محمّدًا عبدُه ورسولُه.

أما بعد ...

فإن العصر المملوكي يعدُّ أحد العصور الإسلامية الزاهرة حضاريًّا والناهضة علميًّا وثقافيًّا؛ حيث شهدت مصر وبلاد الشام في عصر سلاطين المماليك نشاطًا ثقافيًّا واسعًا، مهَّدت له الظروف السياسية التي أحاطت بالعالم الإسلامي، في شرقه وغربه، منتصف القرن السابع الهجري، الثالث عشر الميلادي، والتي جعلت منهما – مصر والشام– مقصد العلماء وطلاب العلم، وخير دليل على ذلك الازدهار وتلك النهضة، ما خلَّفه ذلك العصر من تراث حضاري ضخم في شتى نواحي المعرفة الإنسانية بعامة، وفى مجال الفتوى الدينية بخاصة، والتي أوجدت حلًّا لكثير من قضايا المجتمع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.

فالمتتبع لأحداث التاريخ الإسلامي يدرك بسهولة أهمية الفتوى الدينية، وقيمة الفقهاء وخطورة دورهم في الحياة الاجتماعية، فقد تناول الفقه الإسلامي بالبحث والتحليل مختلف جوانب الحياة الإنسانية، فسار لزامًا عليه إيجاد الحلول لمشكلاتها المتجددة بتجدد الزمان.

وقد قام الفقهاء بدراسة هذه المشكلات، فأبدوا آراءهم فيها، وقدموا الحلول لها، ومن هنا اكتسبت الفتوى الدينية أهمية بارزة في المجتمع، فاهتم المسلمون بها وأكثروا من التأليف فيها، فعظم أمر الفتوى فى نظر العامة وصارت لها مكانة بارزة ودور فعال في صياغة حياة المجتمع، وتشكيل صورة الدولة وبخاصة في مصر والشام في عصر

سلاطين المماليك؛ حيث كان الناس يفزعون إلى الفقهاء يستفتونهم إذا أشكل عليهم أمر من أمور دينهم أو دنياهم.

ورغم أن البحث تاريخي بالدرجة الأولى، إلا أنه لم يغفل الجانب الفقهي خصوصًا في معرفة الحكم الشرعي عند بعض الفقهاء، عندما وجد أن الضرورة تقتضى ذلك بالقدر الذي ينير البحث، قاصدا عدم الخوض في الخصوصيات الفقهية التي ليست من اختصاص البحث.

ومعلوم أن الفتوى الدينية لم تختص بقضايا العبادات وما يرتبط بها من مسائل جزئية، من نحو قضايا الصلاة أو الزواج أو غيرها من القضايا التى يكون الإفتاء فيها دعوة إلى تطبيق حكم دون آخر من فرد بذاته، دون النظر إلى مواقف الأفراد الآخرين.

لقد تجاوزت الفتوى تلك المساحة الفردية إلى مساحة القضايا السياسية والاجتماعية والتي مآلها مواقف مشتركة من المجتمع أو الدولة، سواء كانت مواقف سياسية أم فكرية أم اجتماعية أم اقتصادية.

وقد شهد التاريخ كثيرًا من الفتاوى التي كان لها أثر كبير في المسار العام للحياة في المجتمعات المسلمة، ففي عصر سلاطين المماليك نماذج كثيرة لتلك الفتاوى، وكانت لكل فتوى صداها، وإن كان مدى تلك الأصداء يتفاوت بتفاوت مكان المفتي والمتلقين.

نجح سلاطين المماليك – إلى حد كبير– في صبغ كثير من الممارسات السياسية بالصبغة الدينية ليؤكدوا أمام الرعية أن حكمهم يستند إلى أساس شرعي من ناحية، وليجعلوا لأنفسهم اليد العليا في الدفاع عن سائر الأقطار الإسلامية من ناحية أخرى، والنظر في كافة أمور الرعية المادية والروحية، فمن هنا طرقت الفتوى الدينية كافة الأبواب إذ أثرت في تطبيق مبادئ النظرية السياسية للدولة، فكان لها أثر ملموس في تولية السلاطين وعزلهم، وكذلك في بث الروح العالية في الجهاد، سواء بالنفس أم بالمال لمحاربة الأعداء، كما حدث مع المغول، وكذلك أوجدت حلًّا لكثير من المشاكل

الاقتصادية التي واجهت المجتمع المصري والشامي على حد سواء، وكذلك في كافة القضايا الاجتماعية، من محاربة البدع وأمراض المجتمع، وما يتعلق بأهل الذمة، فكانت هذه القضايا عبارة عن نوازل، وقضايا مستحدثة، وجدت بفعل فاعل أو الظروف هي التي أوجدتها، فكان لابد من أخذ رأى الفقهاء فيها، ولم يكن للعامة، والخاصة سابق علم بها.

ويعتقد الباحث أن تحول وظيفة الفتوى الدينية في العصر المملوكي من سلوك فردي إلى منصب رسمي – إن صح هذا التعبير– عمل به كثير من الفقهاء باختلاف مذاهبهم يتيح لدارس التاريخ أن يرصد أثر هذه الفتاوى في المجتمع سواء أكان هذا الأثر سياسيًّا أم اجتماعيًّا، سلبًا أم إيجابًا، وهو ما حاولت تلك الدراسة إبرازه والنهوض به.

ولعل مما حفز الباحث إلى اختيار هذا الموضوع ما تعرض له الفقهاء في ذلك العصر من اتهامات بأنهم غير مؤهلين للاجتهاد في أي عمل سوى الرقص في موكب سيدهم السلطان والدعاء له بطول العمر، وكذلك اتهام العصر المملوكي بأنه عصر تقليد وجمود وانغلاق بسبب الفتوى الدينية، مما عرض التاريخ المملوكي للتشويه، والافتراء، فمن الخطأ اتخاذ فتاوى علماء عصر سلاطين المماليك، دليلا على جمود الحركة الفكرية.

أولًا: أسباب اختيار الموضوع:

لقد تكونت لدى الباحث أسباب موضوعية، ودواعٍ علمية، كانت الأساس في تبيُّن أهمية الموضوع، واختياره لهذه المرحلة الدراسية، وعدم وجود دراسة علمية متعمقة في هذا الموضوع – فيما أعلم – شجعني على دراسته، والبحث فيه أملًا في إضافة جديد إلى المكتبة الإسلامية وهذه الأسباب، والدواعي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

أولًا: كثرة الفتاوى وتنوع تأثيرها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهى تأثيرات جديرة بدراسة متعمقة، وتقويم تاريخي مستفيض.

ثانيًا: تمثل الفتاوى الدينية جانبًا مهمًّا من جوانب الحياة في العصر المملوكي، حيث أوجدت كثيرًا من الحلول لبعض النوازل والقضايا، التي استعصى حلها على جميع الفئات

فى ذلك العصر، وهذا جانب لم يحظ من الباحثين المحدثين . فيما أعلم . بالقدر الكافى من العناية والاهتمام.

ثالثًا: ما تعرض له الفقهاء خاصة، والعصر المملوكي عامة، من النقد الجارح على يد كثيرين، أمثال: د. **أحمد صبحي منصور**، وغيره.

رابعًا: جاء هذا الموضوع تلبية لدعوة دار الإفتاء المصرية للباحثين لدراسة الآثار السياسية والاجتماعية للفتوى على مر العصور.

ثانيًا: تساؤلات البحث:

- ما وظيفة هذه الفتاوى في العمل السياسي؟
- هل قدمت الفتاوى بطريقة تناسب حياة الناس أم أنها استخدمت في الصراع السياسي؟
- هل يجوز للدولة أن تقصر الفتوى على جهة معينة، وتمنعها عما سواها؟
- هل كان الفقهاء يصدرون فتاواهم بحسب التوجيهات السياسية للدولة ؟
- ما الهدف من تكييف نصوص الشرع لإرضاء أهواء كثير من السلاطين؟
- هل التزمت الدولة بفتاوى العلماء؟
- كيف يتجنب الفقيه توظيف الدولة لفتواه؟
- هل كان المفتى يعدِّل أو يغير فتواه؟ وما سبب ذلك؟

هل تورط الفقهاء –دون أن يشعروا– في بعض الفتاوى على الرغم من علمهم سابقًا، بأنها أمر مقطوع به، أو نزولا علي رغبات بعض سلاطين المماليك الذين يلحون عليهم في الإدلاء برأيهم فيها؟

- هل هناك حجية من الناحية الفقهية الشرعية لما أصدره الفقهاء من فتاوى تحت إكراه السلطان ؟

ثالثًا: الصعوبات والعقبات:

- تطلب البحث جهدًا في تحليل الفتاوى تحليلًا سياسيًّا واجتماعيًّا.

- تفرق موضوعات البحث في أكثر مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما دفع الباحث إلى البحث بطريقة التتبع والاستقراء في كتب الفتاوى وجمع ما تحتاجه موضوعات البحث مما كلفه وقتًا وجهدًا، والسفر أحيانًا إلى بعض المكتبات الكبرى ومراكز البحث العلمي من أجل البحث في كتابٍ أو مسألة.

غير أن هذه الصعوبات لم تثن الباحث عن عزيمته وإصراره على البحث، بل كانت دافعا للمضي قدمًا حتى الانتهاء من إعداد البحث.

رابعًا: الدراسات السابقة:

لست أزعم أن أحدا من الباحثين لم يعرض لأثر الفتوى في العصر المملوكي، بل على العكس أشار بعضهم إلى ذلك، ولكنها كانت إشارات جزئية لا تجاوز صفحات قليلة، لعل ذلك يرجع لعدم دراستهم أثر الفتوى الدينية بتعمق، ومن المؤسف حقًا أنها تشتمل في معظمها على تحامل على المفتي واتهامه بمحاباة السلطة الحاكمة على حساب الرعية، وإرجاع بعض الاضطرابات في المجتمع إليه.

وثمة دراستان أفردهما أصحابها للحديث عن الفتوى الدينية إبان العصر المملوكي:

الدراسة الأولى: فتاوى العلماء في مصر المملوكية "بين الدين والسياسة" بحث ضمن عدة أبحاث في كتاب "دراسات في تاريخ عصر سلاطين المماليك"، للدكتور علاء طه رزق، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

والمبحث يتناول الفتوى الدينية فى مصر، في حين أن الدراسة تتناول مصر والشام.

قسم الفتاوى إلى قسمين: فتاوى شرعية، وفتاوى سياسية. ، وعرف كلا منهما بتعريف، لم يختلف عن الآخر إلا في صيغة التعريف، في حين أن هذا التقسيم موضع نظر.

وأرجع أسباب سوء الأحوال المعيشية، وتردى الأوضاع الأمنية، وشيوع المظالم بين الناس إلى بعض العلماء. يقول: "إلا أن بعض علماء الدولة من ذوى الأطماع المادية، والسياسية كان لهم دور في تكييف نصوص الشرع لإرضاء أهواء كثير من السلاطين عن طريق حجب الحقائق عن أنظار الرعية وتبرير الممارسات الخاطئة لأهل الدولة وما يترتب عليها من سوء الأحوال المعيشية وتردى الأوضاع الأمنية وشيوع المظالم بين الناس...".

جعل من اختلاف العلماء، تضاربًا بينهم، واستدل على ذلك بما حدث فى شأن هدم الكنائس؛ حيث أفتى **تقي الدين محمد بن دقيق العيد** بأنه لا يجوز أن يهدم من الكنائس إلا ما استجد بناؤه، وبين فتوى **نجم الدين أحمد بن محمد** بوجوب الهدم.

جعل العلماء سببًا في إثارة الفتنة بين المسلمين والنصارى، من أجل تحقيق منافع سياسية، أو مالية للدولة، واستدل على ذلك بما حدث في عصر **جقمق** (٨٤٢-٨٥٧هـ=١٤٣٨-١٤٥٣م) [١] من أنه طمع في نحو ألفي قنطار من الرصاص المطلي به أسقف عدد من الكنائس، من خلال فتوى للشيخ **سعد الدين الديري**، مضمونها وجوب الهدم لكل ما يعلو من الكنائس "... وهذه الرواية وغيرها، – من وجهة نظر صاحب هذا البحث– تؤكد الدور الذي مارسه العلماء أيضًا في إثارة مثل هذه الفتن بغرض تحقيق منافع سياسية أو مالية للدولة...." اتهم العلماء بانغماسهم في مستنقع الظلم، والخيانة

(١) هو جقمق العلائي الظاهري، سيف الدين، أبو سعيد، من ملوك دولة الجراكسة بمصر والشام والحجاز، جركسي الأصل اشتراه العلائي"علي بن أينال اليوسفي" وقدمه إلى الملك الظاهر برقوق، فأعتقه واستخدمه. وحبس في أيام الملك الناصر فرج، ثم أطلق وولي وظائف في دولتي الملك المؤيد شيخ، والظاهر ططر، إلى أن كان أتابك العساكر في دولة الأشرف برسباي. ولما مات الأشرف وولي ابنه العزيز يوسف سنة٨٤١هـ=١٤١١م، استمر جقمق أتابكًا ومدبرًا للدولة. وقام بعض المماليك فخلعوا العزيز، وولوه السلطنة، فانتظم له الأمر إلى أن توفي بالقاهرة. (السيوطي، نظم العقيان في أعيان الأعيان، تحقيق: فليب حتى، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٢٧م، صـ ١٠٣).

لأمانة العلم، من أجل السعي وراء مكاسب زائلة، وبأن فتاواهم شابها قدر كبير من الكذب، والتدليس؛ لأن حب المال – غالبا – كان يتفوق على حب الحق في نفوسهم .

الدراسة الثانية: مجالس الفتاوى الدينية، مبحث ضمن عدة مباحث فى كتاب "مجالس الشورى في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ=١٢٥٠- ١٥١٧م)، للدكتور **عثمان على محمد عطا**، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

– المبحث يتكون من إحدى عشرة ورقة.

– المبحث يتناول الفتوى الدينية في مصر، في حين أن الدراسة تتناول مصر والشام.

– يتناول الفتوى الجماعية الصادرة من مجالس الشورى، دون التعرض للفتوى الفردية، في حين أن الدراسة تتناول الفتوى عامة، سواء صدرت من فرد، أم من جماعة.

– يقرر الباحث أن الفقهاء فيما يصدرونه من فتاوى، يفكرون في خدمة السلطان، مادام هذا لن يضر عامة الشعب يقول: "... ويتضح لنا أن القضاة كانوا يفكرون في خدمة السلطان، طالما أن هذا الأمر لن يضر عامة الشعب"، وهو حكم لا يخلو من تناقض وافتئات على العلماء.

تلك نماذج مهمة من الدراسات ذات الصلة المباشرة بموضوع هذا البحث، من حيث بعض جزئياته مع اختلاف موضوع الدراسة ذاته، وبالجملة فقد أفاد الباحث من هاتين الدراستين في موضوع البحث، وما يتعلق به من ضوابط مما يُوجب توجيه الشكر للباحثين، والدعاء لهما.

وهكذا كان البحث التاريخي بحاجة ماسة إلى دراسات أخرى أكثر تفصيلًا واستيعابًا لأبعاد أثر الفتوى الدينية في ذلك العصر، وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة" **أثر الفتوى الدينية في قضايا المجتمع في مصر والشام في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨-٩٢٣هـ=١٢٥٠-١٥١٧م)**".

خامسًا: دراسة في أهم المصادر والمراجع[1]:

هذه الدراسة التي اعتمد الباحث في إعدادها على عدد كثير من المصادر والمراجع من أهمها:

وثائق سلطانية صادرة عن السلطان **المنصور قلاوون** سنة ٦٨٧هـ=١٢٨٨م، والسلطان **الناصر محمد بن قلاوون** سنة ٧١٠هـ=١٣١٠م، والسلطان **الناصر فرج بن الظاهر برقوق** سنة ٨٠٥هـ=١٤٠٢م إلى الأمراء والولاة والمباشرين وشيوخ القبائل توصيهم بحسن معاملة رهبان الأديرة وتنظيم علاقة المسلمين بهم في ضوء الشرع والأعراف المجتمعية في العصر المملوكي، وقد أفاد الباحث منها في دراسته، وبخاصة في المبحث المتعلق بفتاوى أهل الذمة.

ومخطوط النفائس في أدلة هدم الكنائس، لأحمد بن عمر بن الرفعة: رجع إليه الباحث وأفاد منه، في فتوى ابن الرفعة بشأن هدم الكنائس، وبيان موقفه من الهدم، في المبحث الثالث المتعلق بفتاوى أهل الذمة.

ومخطوط فتاوى زكريا الأنصاري: اطلع الباحث على المخطوط لمعرفة أهم الفتاوى التي أفتى بها الفقهاء والعلماء في عصر سلاطين المماليك.

وكتاب ذيل مرآة الزمان، لقطب الدين أبي الفتح موسى بن أحمد البعلبكي اليونيني (ت٧٢٦هـ= ١٣٢٦م). يعد هذا الكتاب من أهم مصادر الدراسة بحكم أن مؤلفه كان معاصرًا للأحداث وشاهد عيان لها، وقد استفاد البحث منه في كثير من الفتاوى السياسية للعلماء في الدولة المملوكية.

وكتاب مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت٧٢٨هـ=١٣٢٧م)، قد استفاد منها البحث في مواضع كثيرة، وخاصة ما يتعلق بدور

(١) رتب الباحث المصادر ترتيبًا زمنيًا.

ابن تيمية في فتاوى أهل الذمة، وفتاوى محاربة الشيعة الإسماعيلية الذين انضموا للصليبين ضد المسلمين، وكذلك فتواه في محاربة البدع والمحرمات.

وكتاب البداية والنهاية، للحافظ إسماعيل بن عمر القرشي المعروف بابن كثير (ت٧٧٤هـ=١٣٧٢م). وقد أمد هذا الكتاب بخاصة الجزأين الثالث عشر والرابع عشر للبحث بمعلومات عن فتوى جواز استعادة ما استهدم من الكنائس، وكذلك الفتوى المتعلقة بجواز قتل الكلاب، إضافة إلى كون هذا المصدر قد حوى تراجم مفصلة لكثير من المفتين الذين شاركوا في الحياة السياسية والاجتماعية في الدولة المملوكية. وقد أفاد منها البحث.

وكتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت٨٢١هـ= ١٤١٨م). وقد أفاد البحث من هذه الموسوعة العلمية التي تضمنت معلومات وافية عن الوظائف الدينية والسياسية في العصر المملوكي، وبخاصة أن كتابات **القلقشندي** هي عبارة عن مشاهداته لما عاصره من حوادث في الدولة المملوكية، كما أن شغله لمنصب رئيس ديوان الإنشاء لمدة ليست بالقصيرة مكنه من الاطلاع على كثير من أسرار الدولة، وبالتالي شرح لنا من خلالها عددًا كبيرًا من هذه الوظائف وذكر أسماء من تولاها من العلماء وغيرهم.

وكتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، لمؤلفه أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥هـ=١٤٤١م). يعد هذا الكتاب من أهم مصادر العصر المملوكي، وقد خدم البحث في معظم مباحثه، ومما زاد من أهميته مصدرًا للدراسة كون مؤلفه معاصر لكثير من الأحداث. وبخاصة واقعة ضرب ابن خلكان، بسبب أنه أفتي سنقر الأشقر بجواز قتال السلطان، وكذلك فتوى الفقهاء بأخذ المال من الرعية للنفقة على العساكر، وفتوى قتال قرا يوسف، كما أفاد البحث أيضًا من كتاب آخر **للمقريزي** وهو المقفى الكبير الذي يحتوي على عدد كبير من التراجم.

وكتاب عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، لمؤلفه بدر الدين محمد بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين العيني (ت٨٥٥هـ=١٤٥١م). فقد أفاد البحث منه فائدة طيبة، وبخاصة أن **العيني** كان من المقربين من سلاطين وأمراء دولة المماليك. إضافة إلى توليه منصب القضاء في دولتهم، ولهذا كان يكتب بقلم القاضي والمؤرخ والناقد، فقد ذكر باستفاضة فتوى أخذ أموال الرعية الخاصة بالعز بن عبد السلام، وكذلك فتوى ابن دقيق العيد الخاصة بأخذ الأموال من سائر التجار والسّوقة.

وكتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لمؤلفه أبي المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي (ت٨٧٤هـ=١٤٦٩م). يعد هذا الكتاب من أهم مصادر الدراسة نظرًا لكون مؤلفه ينحدر ممن يطلق عليهم أولاد الأمراء. فقد تولى والده مناصب مهمة في الدولة المملوكية. وقد مكنه هذا من الاطلاع على كثير من الأمور التي يصعب على غيره من المؤلفين الاطلاع عليها. ولهذا فإن المعلومات التي أوردها كانت في غاية الأهمية لأي باحث في تاريخ الدولة المملوكية. وقد استفادت الدراسة منه فائدة كبيرة، وزادت أهميته في المبحث الخاص بعلاقة العلماء بالسلاطين والأمراء.

وكتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور، لأبي البركات محمد بن أحمد ابن إياس الحنفي(ت ٩٣٠هـ=١٥٢٣م). فقد استفاد البحث من هذا المصدر في معظم مباحث فصوله، وذلك لشموليته واعتماد صاحبه على مصادر أصلية معاصرة للأحداث التي سبقت عهده . وذلك لكون **ابن إياس** قد عاش في المدة الأخيرة من العصر المملوكي . والملاحظ أن أسلوب هذا المؤرخ قد تميز بالصراحة والنقد الصريح لكثير من المعلومات التي أوردها وبخاصة تلك التي تحدث فيها عن حوادث ما بعد عام ٨٠٠ هـ، والتي يبدو من خلال حديثه عنها أن رقابة الدولة على ما يكتبه العلماء وخاصة المؤرخين منهم بدأت تضعف.

وإلى جانب ما ورد ذكره في هذا العرض السريع لأهم مصادر الدراسة، فقد اعتمد البحث أيضًا على مصادر أخرى أصلية وخاصة كتب التراجم وكتب الفتاوى، إضافة إلى مراجع حديثة متخصصة. من أهمها: